استراتيجية «الحل الوسط»

في أواخر تشرين الاول (اكتوبر) الماضي، طوى تاريخ النزاع العربي ـ الاسرائيلي، في لحظة، مرحلة كاملة بالاحداث والحروب عمرها أكثر من ٤٠ عاماً، وفتح مرحلة جديدة مجهولة المعالم وغير واضحة النتائج. لكن أطراف هذا النزاع، الذين دخلوا الى «قصر الشرق» في مدريد، من بوّابة النظام الدولي الجديد، وانْ تعدّدت لغاتهم واختلفت، فان الترجمة الوحيدة المقبولة لها هي «لغة الكلام» التي قام الطرفان، الاميركي والسوفياتي، بتسويقها، على صعوبتها، للوصول الى تسوية سلمية في المنطقة.

ولغرض التبسيط في استعراض الجهود الاميركية والسوفياتية تلك، على امتداد الشهرين الماضيين، فاننا سوف نسعى الى تقسيمها الى ثلاث فترات زمنية: الفترة الاولى، تمتد من مطلع أيلول (سبتمبر) وحتى منتصف تشرين الاول (اكتوبر)، وتميّزت الجهود المبذولة بين الاخذ والردّ مع الاطراف المتنازعة، في لعبة دبلوماسية وراء الستار، وبعيداً من العلانية الظاهرة؛ والفترة الثانية، تمتد من توجيه الطرفين، الاميركي والسوفياتي، الدعوات لحضور مؤتمر السلام في مدريد، حتى يوم عقده؛ وأمّا الفترة الثالثة والاخيرة، فترتكز على رصد تطوّرات «اللعبة الدبلوماسية» من جانب الولايات المتحدة الاميركية في سعيها الى التوصّل لاتفاق على حلّ دبلوماسي وسط للنزاع العربي ـ الاسرائيلي.

ازالة العقبات

لقد انصبّت المشكلة الحقيقية التي واجهها التحرّك الاميركي، في مطلع أيلول (سبتمبر)، على الكيفيّة التي يمكن بها اخراج عملية السلام من الطريق المسدود الذي سبّبه الطلب الاسرائيلي بحل، أو بتسوية، ضمانات القروض من الولايات المتحدة الاميركية، والتي تبلغ قيمتها زهاء عشرة مليارات دولار. في البداية، سرّبت مصادر صحافية مطلّعة في واشنطن عزم الادارة الاميركية على تأخير البتّ في قضية ضمانات القروض بسبب استمرار قلق الاطراف العربية من ان تستعمل الحكومة الاسرائيلية هذه القروض لاحكام قبضتها على الارض الفلسطينية المحتلة؛ اضافة الى ان الادارة تحاول استعمال ضمانات القروض لدفع اسرائيل الى تجميد بناء المستوطنات في الارض المحتلة (**الواشنطن بوست**، ٥/٩/١٩٩١).

ومهما كان الامر، فقد دخل الرئيس الاميركي، جورج بوش، على خط المواجهة مع رئيس الوزراء الاسرائيلي، اسحق شامير، عندما طلب من الكونغرس تأجيل البتّ في طلب تل ـ أبيب ضمانات قروض، لمدة أربعة شهور، وقال، ان «في مصلحة عملية السلام تأجيل البتّ في الضمانات لاسرائيل؛ واعتقد بأن الشعب الاميركي سيؤيدني، بقوة، في ذلك» (**انترناشونال هيرالد تريبون**، ٩/٩/١٩٩١).

على هذا الاساس، تحرّك البيت الابيض، بعد تصريحات الرئيس الاميركي، ليعرض وجهة نظر الادارة الاميركية على زعماء الكونغرس، وأجرى سلسلة اتصالات هاتفية مع رؤساء اللجان الهامّة في مجلسي النواب والشيوخ، وعدد من أعضاء الكونغرس الآخرين. وشارك في عملية شرح وجهة نظر الادارة، أيضاً، وزير الخارجية، جيمس بيكر، ونائبه لورانس ايغلبرغر، ومستشار الرئيس للأمن القومي، برنت سكوكروفت، في اتصالات هاتفية أخرى (**المصدر نفسه**، ١٢/٩/١٩٩١).

هكذا سارعت الاوساط القريبة من البيت الابيض الى تفسير جانب من تفكير الرئيس الاميركي المتعلّق بتأجيل البتّ في ضمانات القروض، بالاشارة الى ان الادارة الاميركية لا ترغب في طرح قضية ضمانات القروض لتمنع فتح باب المناقشة العلنية والحادّة بالنسبة الى الشروط التي سيتمّ على